مجلة جامعة الملك سعود م١، الآداب (١، ٢)، ص ص ١٦٣ - ١٨٧ (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)

النحو والنحاة عند ابن الأثير في كتابه *المثل السائر*

أحمد سليمان ياقوت

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت

ملخص البحث. إنّ فهم ابن الأثير للنحو فهم قاصر، إذ جعله لا يتعدى حركات الإعراب، بل إنَّ حركاتِ الإعرابِ عنده غيرُ لازمة في بعض الأحيان، ولقد وقع ابن الأثير في خطأ كبير عندما فصل بين الصحةَ اللغوية والصحة النحوية من ناحية، وبين الجمال والحسن في التعبير من ناحية أخرى.

وقد استخف ابنُ الأثير بالنحاة في مواضع كثيرة من كتابه، واتهمهم بالتقصير في درس حروف العطف وحروف الجر والضمائر، مع أنهم درسوا هذه الموضوعات درسًا مفصلاً يدل على فهم واستيعاب، وخصَّصوا لكل موضوع منها بابًا مستقلاً. وَفَهْمُ ابن الأثير لمعنى الفاء فيه كثير من الخلط والاضطراب، فهو يقطع بأنها للفور، ثم يتراجع ذاكرًا أنها تجيء في موضع استعمال (ثم) ويضرب لذلك مثلاً بآيتين كريمتين، كذلك فهمه لمواضع حذف الفاعل، فقد ذكر موضعًا ليس من هذا الباب. ولم يكن ابن الأثير دقيقًا في فهمه استعمالَ اسم الفاعل وصيغة المبالغة، ولا في فهمه لتقديم الخبر على المبتدأ أو الحال على صاحبها، أو المستثني على المستثنى منه. كما أنه لم يدرك أن اللغة تجيز أحيانًا الإخبار عن المثنى بالجمع. وإذا كان ابنُ الأثير قد أخطأ في هذه المواضع فإنه قد أصاب في مواضعَ أخرى، كرأيه في جواز حذف الفعل لدلالة المفعول عليه، وجواز عطف الفعل على الاسم وفي ذكره لبعض أحكام أفعل التفضيل، وكذلك في حكمه على الواو عندما تكون في فعل على وزن افتعل وهي فاؤه، فتقلب واوًا وتدغم في تاء الافتعال مثل اتحد والأصل فيها اوتحد.

مقدمة

قبل أن نعرض لمفهوم النحو عند ابن الأثير، ورأيه في النحويين من خلال كتابه *المثل السائر* يحسن بنا أن نلقي الضوء على المؤلِّف والمؤلَّف. *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*:

كتابٌ ألَّفه أبو الفتح نصرالله بن أبي الكرم محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، الملقب ضياء الدين، وكانت ولادته بجزيرة ابن عمر سنة ثمان وخمسين وخمسمائة من الهجرة ونشأ بها، وانتقل مع والده إلى الموصل، وبها اشتغل وحفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وتعلّم النحوَ والصرف وعلم البيان وكثيرًا من الأشعار(١) وكان معه أخواه (علي) المؤرخ و(مبارك) المحدّث، واتصل بخدمة السلطان صلاح الدين، ثم انتقل إلى خدمة الملك الظاهر غازي (صاحب حلب) سنة٦٠٧هـ، ولم تَطُل إقامته فيها، فتحول إلى الموصل، وكتب الإنشاء لصاحبها محمود بن عزالدين مسعود فبعثه رسولاً في أواخر أيامه إلى الخليفة، فمات ببغداد.(٢) وكانت وفاته سنة سبع وثلاثين وستمائة ودفن في الجانب الغربي من مقابر قريش(٣).

وله مؤلَّفاتٌ منها *المعاني المخترعة في صناعة الإنشاء*، *والوشي المرقوم في حل المنظوم*، *والبرهان في علم البيان*، وأشهر كتبه *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*(٤) وهو في مجلدين، جمع فيه فأحاط واستقصى، ولم يترك شيئاً يتعلق بفن الكتابة إلّا ذكره. ولما فرغ من تصنيفه كتبه الناس عنه، فوصل بغداد منه نسخةٌ فقرأها الفقيهُ الأديب عز الدين أبو حامد بن أبي الحديد(٥) وتصدى لمؤاخذته والرد عليه، وجمع مؤاخذاته في كتاب *الفلك الدائر على المثل السائر*.(٦)

ويعد *المثل السائر* كتابًا في صناعة الأدب وفي أشهر فنونه وهي: فن الشعر وفن الكتابة. وقد جمع فيه ابنُ الأثير أصولَ الأدب وأركانه، وأشار فيه إلى عدد كبير من الأدباء،

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، *وفيات الأعيان* (بيروت: دار صادر، ١٩٧٢م)، مج٥، ص٧٦٣، حرف النون.

(٢) خير الدين الزركلي، *الأعلام* (ط المؤلف، ١٩٦٩م)، مج٨، ص٣٥٤.

(٣) ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، مج٥، ص٧٦٣.

(٤) الزركلي، *الأعلام*، مج٨، ص٣٥٤.

(٥) هو عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، من أعيان المعتزلة، ولد بالمدائن وكان خطيًّا عند الوزير العلقمي، وله *شرح نهج البلاغة* *والفلك الدائر* *ونظم فصيح ثعلب والقصائد السبع العلويات* وديوان شعر. توفي ببغداد سنة ٦٥٥هـ. الزركلي، *الأعلام*، مج٤، ص٦٠.

(٦) ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، مج٥، ص٧٦٣.

وأورد فيه نصوصًا كثيرة من المنظوم والمنثور تمثل عصور الأدب المختلفة واتجاهاته المتباينة. (٧)

كما يعد الكتابُ كتابَ نقد وبلاغة أيضًا؛ ففيه كثير من الآراء والأحكام الموضوعية التي تتناول أشعار كثير من فحول الشعراء أمثال امرىء القيس والفرزدق وأبي نواس وأبي تمام وأبي الطيب المتنبي وغيرهم من شعراء العرب، وفيه وضع للحدود الجامعة المانعة والتعاريف وحصر الأقسام، كما أَلَمّ ابنُ الأثير في كتابه بكثير من العيوب التي يقع فيها الشعراء والخطباء والكتاب. (٨)

وهو إلى جانب ذلك فيه إشاراتٌ تاريخية ودراسات في النحو والصرف وتحليل وشرح لبعض آيات القرآن الكريم، ويحتوي أيضًا على بعض حكم العرب وأمثالها. ونلاحظ أن هذه المعارف كلَّها هي التي اشترط ابن الأثير أن يكون الكاتب والشاعر كلاهما على علم ودراية بها. وكأنه قد بدأ بنفسه فطبق عليها ما اشترطه على غيره، وكأنه أراد لنفسه أن يكون القدوة فيما ينصح به غيره من الشعراء والكتاب.

ومرادنا من هذا البحث أن نبين رَأْيَ ابن الأثير في النحو: تعريفه ووظيفته وأثره في الكلام، وهل هناك كلام نتلمس فيه الصحة النحوية، وآخر نتلمس فيه الحسن والرونق.

ويستتبع ذلك بيانُ رأي ابن الأثير في النحاة وعملهم. كلُّ ذلك من خلال عرض النصوص والتعليق عليها والمقارنة بين ما قاله ابن الأثير وما قاله غيره من المشتغلين بالنقد والبلاغة ثم المشتغلين بالنحو، حتى نتبين وجه الحق في القضية.

ونقسم البحث قسمين: الأول مالم يوفق فيه أبن الأثير، والثاني ما وفِّق فيه. ولنبدأ الآن بالقسم الأول.

---

(٧) أحمد الحوفي، وبدوي طبانة في مقدمة *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر* (القاهرة: نهضة مصر، ١٩٥٩م)، ص٢٢، والكتاب بتحقيق الأستاذين هو الذي اعتمدنا عليه في بحثنا هذا. وقد ألحق المحققان في آخر الجزء الرابع كتاب ابن ابي الحديد المسمى *الفلك الدائر على المثل السائر*.

(٨) أحمد الحوفي وبدوي طبانة، «المقدمة»، ص ص٢٢، ٢٣ بتصرف.

نظرة ابن الأثير غير المصيبة للنحو والنحاة

١ ـ فصله النحوَ عن البلاغة

إنّ تركيبَ الجملة في اللغة العربية من موضوعات النحو العربي الأصيلة منذ نشأته، فقد درس القدماء مكونات الجملة الأساسية: الفعل والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، كما تناولوا بالدرس أيضًا مكوناتها المكملة كالحال والتمييز والاستثناء، ومن ثم قسَّموا الأبواب النحوية إلى عمد وفضلات، ولقد عني ابن الأثير بهذا الدرس في مواضع كثيرة من كتابه بالإضافة إلى عنايته بدرس الحذف والذكر والتقديم والتأخير والفصل والوصل، وكلها موضوعات يدرسها النحو ويدرسها البلاغي في الوقت نفسه.

وكان حريًّا بابن الأثير — والحال كذلك — ألا يفصل بين النحو والبلاغة، إلّا أن أولَ ما يقابلنا في كتاب *المثل السائر* فصلُ ابن الأثير بين النحو والبلاغة فصلاً تامًا، فهو يرى «أنَّ موضوع النحو هو الألفاظ والمعاني، والنحويُّ، يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية.»(٩) ثم يقول: «وعلى هذا فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية، وهو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب. أَلَا ترى أن النحو يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنه لا يفهم مافيه من الفصاحة والبلاغة.»(١٠) بل إنه ليجعل النحو أمرا ثانويا لا علاقة له بفصاحة ولا ببلاغة حيث يقول: «ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه، لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللغة فوجب اتباعهم، والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره وغرضه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة البلاغة والفصاحة ولهذا لم يكن اللحنُ قادحًا في حسن الكلام.»(١١) ويقول في نص آخر: «أما علم النحو فإنه

---

(٩) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص٣٩.

(١٠) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص ص ٣٩، ٤٠.

(١١) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص٥٥.

في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط . وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي ليأمن معرة اللحن ، ومع هذا فإنه وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام ، فإن الواضع لم يخصَّ منه شيئاً بالوضع ، بل جعل الوضع عامًّا ، وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرَها غيرَ محتاج إليه في إفهام المعاني . »(١٢)

وهذه النصوص وغيرها في *المثل السائر* تدلنا على أن ابن الأثير لم ينتفع بالدراسات الأصيلة الجادة القيمة لعبدالقاهر الجرحاني ، وكانت وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، أي قبل وفاة ابن الأثير بثلاث وستين ومائة سنة على وجه التقريب ، ذلك أن ابن الأثير قد فصل في هذه النصوص بين تعبيرين «التعبير العاري والتعبير المزخرف أو بين التعبير والجمال»(١٣) أو أنه جعل للكلام البليغ خصائصَه وجعله يمتاز بهذه الخصائص عن المستوى العادي من الكلام . (١٤)

كما أننا نستطيع أن نستخلص من هذه النصوص ما رآه بعض المحدثين من «فروق بين مستويين من استخدام اللغة ، أحدهما يمكن أن نطلق عليه المستوى العادي أو المستوى النمطي والآخر يمكن أن نسميه المستوى الفني أو اللغة الفنية . » وهذه الفروق هي :

ا ـ اصطلاحية المستوى العادي وفردية المستوى الفني .
ب ـ سبق المستوى العادي ولحوق المستوى الفني .
جـ ـ مثالية المستوى العادي وانحراف المستوى الفني . (١٥)

فأما عن الفرق الأول فقد ذكره ابن الأثير حين قال : «صاحب علم البيان والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي ، وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة . »(١٦)

---

(١٢) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١ ، ص٤٤ .

(١٣) محمد زكي العشماوي ، ***قضايا النقد الأدبي والبلاغة*** (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨م) ، ص٣٠٢ .

(١٤) عبدالحكيم راضي ، *نظرية اللغة في النقد الأدبي* (القاهرة : الخانجي ، ١٩٨٠م) ، ص٨٣ .

(١٥) راضي ، *نظرية* ، ص٨٤ .

(١٦) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١ ، ص ص٣٩ ، ٤٠ .

فالمستوى العادي من الكلام عام نمطي اصطلاحي ؛ أما المستوى الآخر وهو الفني ، فتظهر فيه الخصوصية أو الفردية .

وأما عن الفرق الثاني فقد وضحه ابن الأثير في قوله : «أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط ، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي .»(١٧) فعلم النحو عنده هو الأساس في الكلام العادي ـ مشبه بتعليم الخط ، وهو أول ما يتعلمه الإنسان ، وهذا يدل على إقراره بأن استخدام اللغة على المستوى العادي أسبق من استعمالها على المستوى الفني .

وأما عن الفرق الثالث الأخير فهو متصل بالفرق الأول ، إذ أن اصطلاحية المستوى العادي وفردية المستوى الفني يتبعهما دون شك المثالية في التعبير (بمعنى عدم الخروج على القواعد والاصطلاح على المستوى العادي ، والانحراف (أي التعبير الخاص بالفرد دون غيره) في المستوى الفني .

وقد عبر ابن الأثير عن ذلك بقوله : «والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ماجرى مجراهما(١٨) وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة البلاغة والفصاحة ،(١٩) ولهذا لم يكن اللحن قادحًا في حسن الكلام .(٢٠)

وهذا الفصل بين اللغتين ، أو بمعنى آخر إيجاد مستويين للاستعمال اللغوي مما يؤخذ على ابن الأثير، فليس هناك ما يمنع أن يكون الكلامُ جاريًا على ما اصطلح عليه من القواعد النحوية والأصول ، ويكون في الوقت نفسه بليغًا فصيحًا بحيث تتحقق فيه الفنية «إذ كيف تختلف المعايير ليصبح البليغُ خلافًا للصحيح ، مع أن الشائع هو استمداد الجميع من مادة واحدة هي القول العربي في أنقى صورة وأبلغها ، ثم كيف ذلك وقد وُصِفَ القرآن

---

(١٧) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١ ، ص٨٤ .

(١٨) وهذا هو استعمال اللغة على المستوى العادي .

(١٩) وهذا هو استعمال اللغة على المستوى الفني .

(٢٠) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١ ، ص٥٥ .

الكريم — كتاب العربية الأكبر — بأنه بليغ إلى حد الإعجاز، وبأنه جارٍ في نفس الوقت على نمط قواعدهم وسلامة لغتهم.»(٢١)

ومما يحسب لعبدالقاهر الجرجاني ويذكر له أنه لم يفصل بين اللغتين، فأحكامُ النحو عنده ليست معايير لصحة الكلام أو خطئه فحسب بل إنها — بحسن اختيارها ولطف انتقاء مواقعها في الكلام — لتجعله من الظرف والحسن والطلاوة بحيث إنك لو غيرت من هذه التراكيب النحوية أو بدلت فيها لفقدت ذلك الحسن وتلك الطلاوة. يقول عبدالقاهر: «فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إنْ كان صوابًا، وخطؤه إنْ كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت الاسم، إلا وهو معنى من *معاني النحو* قد أصيب به موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنْ تجدَ مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه.»(٢٢) ومثال ذلك أن تنظر إلى قول ابن المعتز:

وإني على إشفاق عيني من العدا لتجمح مني نظرة ثم أطرق(٢٣)

فترى أن هذه الطلاوة وهذا الظرف إنما هو لأَنْ جعلَ النظرَ يجمح، وليس هو لذلك بل لأن قال في أول البيت (وإني) حتى أدخل اللام في قوله لتجمح ثم قوله (مني)، ثم لأن قال (نظرة) ولم يقل النظر مثلاً، ثم لمكان (ثُمّ) في قوله: ثم أطرق، ولطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف وهي اعتراضه بين اسم إن وخبرها بقوله: على إشفاق عيني من العدى.»(٢٤)

فها نحن نرى أن ما سمي بالتعبير المزخرف أو بالاستعمال اللغوي على المستوى الفني إنما كان مؤداه ومبعثه: التنكير والتعريف وحرف العطف (ثم)، والفصل بين اسم إن وخبرها، ولام التوكيد التي تدخل على خبرها، وكل ذلك من التراكيب النحوية التي يعني بها

---

(٢١) راضي، *نظرية*، ص٢٠.
(٢٢) عبدالقاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز* (بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٨م)، ص٦٥.
(٢٣) نسب عبدالقاهر البيت إلى عبدالله بن المعتز الخليفة العباسي المتوفى سنة ٢٩٦هـ وكان شاعرًا مطبوعًا ذا عناية بالتشبيه، والبيت من الطويل وقد بحثت عنه في *ديوانه* فلم أجده (بيروت: دار المعرفة، د.ت.).
(٢٤) الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص ص٧٧، ٧٨.

النحاة، ومن ثم كانت الألفاظ — عند عبدالقاهر — «مغلقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه. والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه.»(٢٥)

بل إن عبدالقاهر يعقد بابًا مستقلاً في كتابه *دلائل الإعجاز* بعنوان «عدم تعلق الفكر بمعاني الكلم مجردة من معاني النحو»(٢٦) وبابًا آخر بعنوان «باب اللفظ والنظم — كون النظم يتوخى معاني النحو»(٢٧) وبابًا ثالثًا بعنوان «الكلام في النحو.»(٢٨) وكلها توثق الصلة بين النحو والبلاغة أو بين معاني الكلم ومعاني النحو. ولقد أتى عبدالقاهر بأمثلة كثيرة على ذلك غير بيت ابن المعتز منها بيت بشار:

كأنَّ مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه(٢٩)

يقول عبدالقاهر موثقًا الصلة بين معاني النحو ومعاني الكلم في هذا البيت «وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادًا عارية من معاني النحو التي تراها فيه، وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر في (فوق رءوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف فوق إلى الرءوس، وفي الأسياف من دون أن يكون عطفها بالواو على (مثار)، وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرًا لكأن، . . .»(٣٠) إلى أن يقول

---

(٢٥) الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص٢٣.

(٢٦) الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص٣١٤.

(٢٧) الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص٢٨٢.

(٢٨) الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص٢٣.

(٢٩) البيت لبشار بن برد من شعراء العصر العباسي الأول وقد ولد أعمى، وشاع في شعره الفحش والفجور. والبيت من الطويل وهو في *ديوانه*، تحقيق بدر الدين العلوي (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٣م)، ص٤٦.

(٣٠) الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص٣١٥.

«فقد أراك ـ وإن لم تكابر عقلك ـ أن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، . وأن نظمها هو توخي ممعاني النحو فيها. »(٣١)

ونظرة عبدالقاهر تلك مغايرة تماما لنظرة ابن الأثير الذي جعل من النحو وتراكيبه وسيلة لضبط أواخر الكلمات، فهو جملة من القواعد الجافة التي لا علاقة لها بالبلاغة أو بفصاحة الأسلوب، بل الغرض منها عدم الوقوع في اللحن ليس غير. وأما كلمة المعاني التي جاء ذكرها في كلام ابن الأثير، فهو يقصد بها المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والملكية (الإضافة). . . إلى آخر تلك المعاني التي تدل عليها حركات الإعراب منقطعة تمامًا من معاني الكلم، بل إنه ليستغني عن حركات الإعراب إذا عرفت تلك المعاني بدونها. يدل على ذلك قولُه « . . . وإلَّا فإذا نظرنا إلى ضرورته(٣٢) وأقسامه المدونة وجدنا أكثَرها غيرَ محتاج إليه في إفهام المعاني. ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له «قوم» بإثبات الواو ولم تجزم(٣٣) لما اختل من فهم ذلك شيء؟ وكذلك الشرط لو قلت «إن تقوم أقوم»(٣٤) ولم تجزم لكان المعنى مفهومًا. والفضلات كلها تجري هذا المجرى كالحال والتمييز، فإذا قلت «جاء زيد راكب» و«مافي السماء قدر راحة سحاب» و«قام القوم إلا زيد» فلزمت السكونَ في ذلك كلِّه، ولم تبينْ إعرابًا لما توقف الفهم على نصب الراكب والسحاب ولا على نصب زيد. وهكذا يقال في المجرورات وفي المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وفي المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أقسام أُخَرَ لا حاجة إلى ذكرها. »(٣٥)

ويدل هذا النص — بالإضافة إلى ما ذكرناه — على استهزاء ابن الأثير بالنحو وهوانه عنده واستصغاره لشأنه، حتى إنه قد قصر النحو على حركات الإعراب.

---

(٣١) الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص٣١٧.

(٣٢) الهاء في (ضرورته) تعود على علم النحو.

(٣٣) أخطأ ابن الأثير هنا، فليس الجزم في (قم) بحذف الواو، بل إن الواو قد حذفت من أجل السكون الذي على الميم؛ لأنها — أي الواو — حرف مد، وحرف المد في عداد السواكن عند النحاة، فحذفت لكيلا يلتقيَ ساكنان، ولكي يظهر السكونُ جليًّا على الميم. هذا إلى أنه ليس هناك جزم في فعل الأمر، بل هو مبني على السكون.

(٣٤) أخطأ ابن الأثير هنا أيضًا، وما قلناه في فعل الأمر نقوله في فعل الشرط وجوابه، مع ملاحظة وجود الجزم في فعل الشرط وجوابه.

(٣٥) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص٤٥.

ليس ذلك فحسب، بل إنّه عدَّ حركات الإعراب لازمة أحيانًا وغير لازمة أحيانًا أخرى، وهذا — لعمري — كلام لا يستقيم مع مقتضيات البحث العلمي الذي يقضي بأن تكون القاعدة صالحة في جملتها أو غير صالحة في جملتها أيضًا. ثم إننا إذا نحينا العلاقة بين النحو والبلاغة جانبًا، وجدنا تعريف ابن الأثير للنحو تعريفًا قاصرًا غير جامع لأركانه ووظائفه، فليس الأمر في النحو مقصورًا على حركات الإعراب، وليس الإعرابُ هو النحو كلَّه، ولو أنه نظر إلى تعريف ابن جني (المتوفى سنة **٣٩٢**هـ) للنحو لعَرَفَ أنه قد ظلم النحو والنحاة جميعًا. يقول ابن جني:(٣٦) «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم.»(٣٧) فابن جني يعرف النحو بمعناه العام وهو يشمل التركيب أو النظم وعلم الصيغ الصرفية(٣٨) أو هو بتعبير مجمل «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره.»

ولنعطِ الآن بعضَ أمثلةٍ لأخطاء ابن الأثير وتعسفه في الحكم على النحاة ونظرته غير المصيبة للنحو.

٢ ـ حديثه عن الضمائر

من ذلك أنه يخوض في أحاديثَ نحويةٍ متوهمًا أن النحاةَ لم يتناولوها كما تناولها هو. يقول في حديث الضمائر: «إن قيل في هذا الموضع إن الضمائر مذكورة في كتب النحو فأي حاجة إلى ذكرها هاهنا، ولم نعلمْ أنَّ النحاةَ لا يذكرون ما ذكرته؟ قلت: إن هذا يختص بفصاحة وبلاغة، وأولئك لا يتعرضون إليه، وإنما يذكرون عدد الضمائر، وأن المنفصل منها

---

(٣٦) من الأعلام المشهورين وهو أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة **٣٩٢**هـ، وهو من أئمة اللغة والنحو والصرف والأصوات واللهجات. ومن أشهر مؤلفاته *الخصائص*، وله *المنصف* و*المحتسب* و*سر صناعة الاعراب* و*شرح ديوان المتنبي*.

(٣٧) ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة: دار الكتب، **١٩٥٥**م)، مج١، ص٣٤.

(٣٨) أحمد سليمان ياقوت، *دراسات نحوية في خصائص ابن جني* (الإسكندرية: دار النشر الجامعي، ١٩٨٠م) ص٣٣.

كذا والمتصل كذا ، ولا يتجاوزون ذلك ، وأما أنا فإني أوردت في هذا النوع أمرًا خارجًا عن الأمر النحوي . »(٣٩)

تم يتكلم بعد ذلك في توكيد الضميرين : المتصل بالمنفصل ، والمنفصل بمنفصل مثله والمتصل بمتصل مثله ، مما لم يتكلم فيه النحاة على زعمه .

وهذه الأمور وأكثر منها تناولها النحاة ، فهم لم يذكروا عدد الضمائر وأن المنفصل منها كذا والمتصل كذا فحسب ، بل تناولوا التأكيد في الضمائر ، بأن يكون الضمير مؤكدا أي متبوعًا ، أو تابعًا ، وفصلوا هذه المسألة أكثر مما فصلها ابن الأثير ، من هؤلاء مثلاً سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ ، فقد تناول درس التأكيد في الضمائر في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه ، ولم يكن حديثه عن الضمائر مقصورًا على أنَّ عددها كذا ، وأن المتصل منها كذاً ، وأن المنفصل منها كذا — كما يزعم ابن الأثير بالنسبة للنحاة جميعًا — بل إنه تناول الضمائر من حيث التأكيد ، ومن حيث الفصل ، ومن حيث العطف مفصلاً متصلاً بالمعنى والأسلوب .(٤٠)

وكذلك الحال في حديثه عن الحروف العاطفة والجارّة ، فهو يتوهم أن ما سيقوله عن هذه الحروف لم يذكره النحاة ، وأن غاية حديثهم عن هذه الحروف أن الحروف العاطفة تتبع المعطوف عليه في الإعراب ، وأن الحروف الجارة تجر ما تدخل عليها .(٤١)

وواضـح أن هذا خطأ من ابن الأثـير ، ويكفينا أن نطالع مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب* لابن هشام لنعرف أنه تناول معاني هذه الحروف واستعمالاتها حرفًا حرفًا . وغير

---

(٣٩) ابن الأثير ، *المثل السائر* ، مج٢ ، ص١٩١ .

(٤٠) انظر في ذلك : سيبويه ، *الكتاب* (ببغداد : المثنى ، ١٩٧٢م) ، مج١ ، ص ص١٤٠ ، ٢٢٣ ، ٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٣ وغيرها من المواضع ، ولا عذر لابن الأثير في أنه لم يطلع على *كتاب* سيبويه ، فقد جاء بعده . ولكن له العذر فيمن جاء بعده من النحاة وتناولوا هذا الدرس كابن يعيش في شرحه *على مفصل الزمخشري* (القاهرة : المطبعة المنبرية ، د . ت .) ، مج٣ ، ص٤٢ ؛ ورضي الدين الأستراباذي ، *شرح كافية ابن الحاجب* (بيروت : دار المعرفة ، د . ت .) ، مج١ ، ص٣٣٦ ؛ وجلال الدين السيوطي ، *همع الهوامع شرح جمع الجوامع* (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د . ت .) ، مج٢ ، ص١٢٢ ؛ ولقد أوردنا هؤلاء لنثبت أن معظم النحاة درسوا ما توهم ابنُ الأثير أنهم لم يدرسوه .

(٤١) ابن الأثير ، *المثل السائر* ، مج٢ ، ص٢٣٥ .

بعيد عنا تناول ابن مالك لحروف الجر، ثم تناوله باب العطف، وفيه ذكر لحروفه ومعانيها ووظائفها. وقد شرح أبيات ابن مالك كثيرون كابن عقيل والأشموني والسيوطي . . . وكلٍ هؤلاء من النحاة، وقد قالوا في هذه الحروف ما يكفي لدحض زعم ابن الأثير، صحيحٌ أنَّ من هؤلاء من لم يره ابنُ الأثير أو يعاصره كابن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ وابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ، وفي هذا عذر لابن الأثير، ولكن *كتاب* سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ، أي قبل ابن الأثير، فيه كثير من المواضع التي تتناول درس هذه الحروف درسًا يغني عما كتبه ابن الأثير فيها، فلا عذر حينئذ له.(٤٢)

من ذلك حديث سيبويه عن الفاء وأو والواو وأم وحروف الجر. وكلها أحاديثُ تكذب قول ابن الأثير: «غاية حديث النحاة عن هذه الحروف أن الحروف العاطفة تُتبع المعطوفَ المعطوفَ عليه في الإعراب، وأن الحروف الجارة تجر ما يدخل عليها.» بل إنها تتناول هذه الحروف من جهة المعنى ومن حيث الاستعمال في كل أسلوب واختلاف كل أسلوب باختلاف التراكيب.

٣ ـ اضطرابه في فهم معنى الفاء وثم

وربما كان هناك خلط في فهم معنى الفاء عند ابن الأثير، فهو يرى أن حمل مريم عليها السلام، وكذلك وضعها ربما كان في يوم واحد أو بعض يوم، لقوله تعالى ﴿فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ۝٢٢ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾.(٤٣) «فعطف بالفاء وهي للفور ولو كانت كغيرها من النساء لعطف بثم التي هي للتراخي والمهلة.»(٤٤)

والقطع بأن الفاء تفيد الفور، وثم تفيد التراخي والمهلة أمرٌ فيه نظر، ذلك لأن هناك مواضع تستعمل فيها الفاء وقد تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به،(٤٥) كقوله

---

(٤٢) انظر على سبيل المثال من هذه المواضع حديثه عن الفاء العاطفة، مج١، ص ص٤٢٤، ٤٢٥؛ مج٢، ص٣٠٤؛ ومواضع حديثه عن أو، مج١، ص ص٤٨٢، ٤٨٧، ٤٨٩؛ ومواضع حديثه عن الواو، مج١، ص ص٤٢٤، ٤٢٥؛ ومج٢، ص٤؛ ومواضع حديثه عن أم، مج١، ص ص٤٨٢ و٤٩١. كما تناول بالدرس حروف الجر، مج١، ص ص١٧، ٣٥، ٢٠٩؛ مج٢، ص ص٣٥، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٠ وغيرها من المواضع.

(٤٣) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة مريم.

(٤٤) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٢، ص٢٣٧.

(٤٥) بهاء الدين بن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك*، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م)، مج٣، ص٢٢٧.

سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾، (٤٦) وهناك مواضع أخرى قد تأتي فيها للتعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال (تزوج فلان فولد له) إذا لم يكن بينهما إلّا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة و«دخلت البصرة فبغداد» إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين. (٤٧) ومن ثم كان من الجائز أن نقول مع صاحب *المغني* إن الفاء قد تقع بمعنى (ثم) ومنه الآية الكريمة: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾، (٤٨) والآية الكريمة: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ ﴾ (٤٩) فالفاءات في ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ وفي ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ ﴾ وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى ثم، لتراخي معطوفاتها.» (٥٠)

ويؤيد ذلك أن الحرف (ثم) بدوره قد يقوم بوظيفته الفاء كما في قول الشاعر:

كهز الرديني تحت العجاج   جرى في الأنابيب ثم اضطرب (٥١)

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه.» (٥٢)

ويؤيد ذلك أيضًا أن الفراء (٥٣) يرى أن هذا الحرف — أعني ثم — الذي يقتضي المهلة، ربما تخلفت فيه المهلة، بدليل قولك (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب)؛ لأن (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن

---

(٤٦) الآية الثانية من سورة الأعلى.

(٤٧) أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، تحقيق مازن المبارك (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م) ص٢١٤.

(٤٨) الآية ٦٣ من سورة الحج.

(٤٩) الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٥٠) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٢١٥.

(٥١) البيت من المتقارب وهو لأبي داؤد الأيادي، أحد وصافي الخيل. والقصيدة في *ديوان حميد بن ثور*، تحقيق الميمني (القاهرة: دار الكتب، ١٩٥١م) ص٤٣، وليست له.

(٥٢) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص١٦١.

(٥٣) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد، إمام نحاة الكوفة، ويماثل سيبويه في البصرة، له *معاني القرآن*. وكانت وفاته سنة ٢٠٧هـ.

مالك(٥٤) ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾. (٥٥)، (٥٦)

ودليل ثالث على عدم القطع بأن الفاء للفور وثم للمهلة والتراخي ماذكره ابن الأثير نفسه في العطف بثم في الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾(٥٧) وكذلك العطف بالفاء في الآيات الكريمات: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ، ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ، ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾(٥٨) والمعنى واحد. فقد سأل ابن الأثير، «فإن قيل: إنه عطف المضغة على العلقة في هذه الآية بالفاء وفي الأخرى بثم؟ فالجواب عن ذلك. . .»(٥٩) ثم لا يذكر الجواب في أصول الكتاب الذي حققه الدكتور الحوفي والدكتور طبانة، ولا فيما طبع منه من النسخ الأخرى(٦٠) مما يدل على عدم جدية ابن الأثير في مباحثه عن التراكيب النحوية ومدلولاتها، فإنه إذا عَنَّ له رأيٌ أبداه، وإذا رأى ما يخالف هذا الرأي تغاضى عن المخالفة وكأنها لم تكن، وفي هذا استخفاف منه بالنحو.

٤ ـ عدم توفيقه في تحديد مواضع حذف الفاعل

ولا يهتم ابن الأثير أحياناً بالاستقصاء والتعمق في الدرس والتحليل، ويبدو ذلك في ذكره لمسألة حذف الفاعل، فيرى أن العرب قد تحذف الفاعل وتكتفي بالدلالة عليه بذكر الفعل، تقول العرب (أَرْسَلَتْ)، وهم يريدون: جاء المطر، ولا يذكرون السماء ومنه قول حاتم:

أماوى ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر(٦١)

---

(٥٤) صاحب *الألفية* المشهورة في النحو والصرف وهو محمد بن عبدالله بن مالك، له *تسهيل الفوائد*، وشواهد *التوضيح*. توفي سنة ٦٧٢هـ.

(٥٥) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٥٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٦٠.

(٥٧) الآية الخامسة من سورة الحج.

(٥٨) الآيات ١٢، ١٣، ١٤ من سورة المؤمنون.

(٥٩) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٢، ص٢٣٩.

(٦٠) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٤، ص٢٣٩، حاشية٢.

(٦١) البيت من الطويل، وهو لحاتم بن عبدالله الطائي الذي يضرب به المثل في الجود والكرم منذ=

يريد النفس، ولم يجر لها ذكر. وعلى هذا ورد قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ ﴿٢٧﴾ ﴾(٦٢) والضمير في بلغت للنفس ولم يجر لها ذكر.(٦٣)

ورأي محققا الكتاب — وهما على حق — أن هذا ليس من باب حذف الفاعل إلّا عند الكوفيين، والضمير في الآية عائد إلى النفس، وكذلك في بيت حاتم. وفي قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾،(٦٤) فإن الضمير في ﴿تَوَارَتۡ﴾ عائد إلى الشمس، ولم يتقدم لها ذكر، وذلك إذا كان الاسم مفهومًا من سياق الكلام.(٦٥) وقد خطأ ابنُ أبي الحديد ابنَ الأثير، ورأى أنّ الفاعل كالجزء من الكلمة لا يجوز حذفه.

والراجحُ عندي أن الفاعلَ يحذف في بعض المواضع التي يعرف فيها تأويلاً أو استنتاجًا من سياق الكلام، وقد جمع النحاة بعض هذه المواضع، وننقلها عنهم بتصرف وتلخيص حتى لا نخرج عن نطاق البحث، وفي الوقت نفسه نبينُ أنَّ ما ذكره ابنُ الأثير ليس من باب حذف الفاعل: يجوز حذف الفاعل مع عامله كقولك زيدًا ردًّا على من سأل (من أكرم فلانٌ؟)، ويجوز حذف فاعل المصدر كقوله تعالى ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ يَتِيمٗا ﴾(٦٦) ويحذف فاعل الجماعة المؤكد بالنون أو المؤنث نحو ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾(٦٧) و﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾(٦٨) ويقدر الفاعل بكلمة (شيء) إذا وردت للإيجاب كما في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾،(٦٩) أي شيء من نبأ المرسلين. ويحذف أيضًا عند البناء للمجهول، وفي أسلوب التعجب إذا تقدم عليه نظير يدل عليه نحو ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾.(٧٠) وقد يقوم البدل مقامه مثل (ما قام إلّا هند) أي أحد إلّا هند، ويحذف بعد

= الجاهلية إلى يومنا هذا، وهو في *ديوانه*، تحقيق فوزي عطوى (بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب، ١٩٦٩م)، ص٨٣.

(٦٢) سورة القيامة، الآيتان ٢٦، ٢٧.

(٦٣) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٢، ص٢٩٦.

(٦٤) سورة ص، آية ٣٢.

(٦٥) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٢، هامش ص٢٩٦.

(٦٦) الآية ١٤ من سورة البلد.

(٦٧) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٦٨) الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٦٩) الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

(٧٠) الآية ٣٨ من سورة مريم.

(قل) و(كثر) إذا اتصلت بهما (ما) الزائدة، ويحذف إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف نحو ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾(٧١)، أي أمر ربك. (٧٢)

من هذا كله يتضح لنا أن الفاعل قد يحذف جوازًا أو وجوبًا، ومن ثَمّ فإنَّ ابنَ الأثير كان على حق عندما رأى جواز حذفه إلّا أنه أتى بشواهد ليست من باب الحذف كما بينا، كما أنه لم يعطِ هذا الموضع حقه من الدرس والتمحيص. صحيح أن *المثل السائر* ليس كتابًا في النحو فحسب، ولكن ابن الأثير تعرض لحذف الفاعل، وكان أمامه كثيٌر من الأمثلة على ذلك، ولكنه تركها ومثل بأمثلة خارجة عن الباب. وهذا ما يؤخذ عليه. بل إنَّ هناك منحى آخر لتقدير الفاعل إذا كان ظاهر الكلام يدل على أنه جملة وذلك كقوله تعالى﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾، (٧٣) فظاهر الإعراب أن جملة﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ في محل رفع فاعل، ولكن النحاة يأبون مجيء الفاعل جملة، ويقدرون مصدرًا من الفعل ﴿بَدَا﴾ أي بداء، ويكون هو الفاعل، وكان حريًّا بابن الأثير مادام تعرض للفاعل ولغيره من الأبواب النحوية في كتابه — كان حريا به أن يبين لنا الفاعل عندما يكون جملة من حيث الناحية البلاغية، وهل يكون أبلغ لو قدرناه بمفرد. أما أن يتعرض لحذف الفاعل في عبارة موجزة ثم يأتي بشواهد ليست من باب الحذف، فهذا إخلال بالبحث، وتصيد لبعض الآراء دون أن يوفِّيَهَا حقَّها من الدرس والتحليل.

٥ ـ استعمال اسم الفاعل وصيغة المبالغة

لم يكن ابنُ الأثير دقيقًا في فهمه استعمالَ اسم الفاعل واستعمال صيغة المبالغة فقد خطَّأ الشاعر في قوله:

ومحشى حرب مقدم متعرض   للموت غير مكذب حيّاد

إذ أنه استعمل صيغة المبالغة (حيَّاد) في غير موضعها، «لأنه إذا نفى كونه حيادًا، فقد نفى عنه كونه كثير الهزيمة والانحراف عن قرينه، وذلك أن يكون قليلهما ولا شبهة أن يكون غير

---

(٧١) الآية **٢٢** من سورة الفجر.

(٧٢) السيوطي، *همع الهوامع*، مج١، ص١٦٠.

(٧٣) الآية **٣٥** من سورة يوسف.

حياد، ولكنه حائد؛ أي وجدت فيه الحيدودة مرة واحدة، وإذا وجدت منه مرة كان ذلك جبنًا ولم يكن شجاعة، والأولى أن كان قال: غير مكذب حائد.»(٧٤)

والمخطيء هنا هو ابن الأثير وليس الشاعر، فلقد قال الله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(٧٥) وقد رأى ابنُ أبي الحديد أنه على قياس ابن الأثير تكون هذه الآية دالة على نفي تكرير الظلم من الله، ويكون مفهوم ذلك وفحواه أنه يظلم العباد ظلمًا قليلاً. (٧٦) كما أورد ابن أبي الحديد حديثًا شريفًا على نمط الآية الكريمة وبيت الشعر وهو «لأعطين الراية غدًا لرجل يحب الله ورسولَه ويحبه الله ورسولُه كرارٍ غيرِ فرارٍ»، (٧٧) وكذلك قول سطيح(٧٨) كاهن بني ذهب في كهانته على رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليس بفظ ولا صخاب.»(٧٩)

فعلى قياس ابن الأثير ومفهومه يكون المعنى الحديث (غير فرار) لا يكثر الفر، ولكنه يفر قليلاً، ويكون معنى قول سطيح (لاصخاب) لايصخب كثيرًا، بل يصخب أحيانًا.

وعلّل ابنُ أبي الحديد لهذه الأساليب وأمثالها بقوله «واعلم أن العربَ إذا استعملت هذه اللفظة في النفي، فإنهم لا يعنون بها إلّا ما يعنون بلفظة فاعل فقط.»(٨٠)

وعندى أن ابن الأثير مخطىء في فهمه، وأن ابن أبي الحديد على صواب في قوله، إلّا أنه لم يستطع أن يفرق بين استعمال اسم الفاعل وصيغة المبالغة، وسوى بينهما كما هو واضح في قوله.

---

(٧٤) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٢، ص٢٥٤.

(٧٥) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٧٦) ابن أبي الحديد، *الفلك الدائر* (ملحق بكتاب *المثل السائر*)، مج٤، ص ص٢٦٧، ٢٦٨.

(٧٧) ورد هذا الحديث عند ابن حجر في *الإصابة في تمييز الصحابة* (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ)، مج٢، ص٥٠٨ بنص آخر وهو «لأدفعن الراية غدا إلى رجل يحب الله ورسولَه ويحبه اللهُ ورسولُه، يفتح الله على يديه.»

(٧٨) هو الكاهن الذئبي (من بني ذئب)؛ كان يتكهن في الجاهلية، سمي بذلك لأنه كان إذا غضب قعد منبسطًا فيما زعموا، وقيل سمي بذلك لأنه لم يكن له بين مفاصله قصب يعمده (*اللسان*، مج٢، ص٤٨٣، مادة سطح).

(٧٩) ابن أبي الحديد، *الفلك الدائر*، مج٤، ص٢٦٨.

(٨٠) ابن أبي الحديد، *الفلك الدائر*، مج٤، ص٢٦٨.

وأرى أن معنى الآية — ويقاس عليها معنى البيت الذي أتى به ابن الأثير — هو المبالغة في نفي الظلم عن الله سبحانه وتعالى، وليس نفي المبالغة في الظلم، على أن هناك من المفسرين من أخرج ﴿ظَلَّٰمٍ﴾ عن بابه، أي أنهم لم يعدوه صيغةَ مبالغة بل عدوه من النسب مثل تمَّار وبقَّال وخبّاز. ولذلك فسروا ﴿ظَلَّٰمٍ﴾ بذي ظلم. (٨١)

وهناك أيضًا من خرجه على وجهين، أحدهما أن يكون من قولك: هو ظالم لعبده وظلام لعبيده، والثاني أن يراد: لو عذبت من لا يستحق العذاب لكنت ظلامًا مفرط الظلم، فنفي ذلك.

ويقصد بالوجه الأول أن العبيد كثيرون، فإذا وقع الظلم على كل واحد منهم لكان ذلك ظلمًا كثيرًا، وتتناسب معه صيغة المبالغة ﴿ظَلَّٰمٍ﴾.

ويرى القرطبي(٨٢) أن معنى الآية نفي الظلم عن نفسه جل وعز قليلِه وكثيرِه. وإذا انتفت المبالغةُ انتفى غيرُها. (٨٣) ولسنا معه في ذلك كما بينا، فإن نفي المبالغة لا يقتضي نفي غيرها، بل إنّ الآية وبيت الشعر للمبالغة في النفي.

٦ ـ تقديم الخبر النكرة

ويرى ابنُ الأثير أن تقديمَ الخبر أو تأخيره يغيِّر المعنى، فالفرق بين (قائم زيد) (وزيد قائم) أن الجملة الأولى قد أثبتت لزيد القيام دون غيره من الناس؛ أما الجملة الثانية فإنك بدأت بذكر المبتدأ، وأنت بعد ذلك بالخيار في الخبر؛ فإن شئت قلت جالس أو ضاحك أو غيرهما. والفرق في المعنيين حاصل من تقديم الخبر. (٨٤)

---

(٨١) جلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي، *شرح الجلالين*، وبهامشه *حاشية الجمل على شرح الجلالين* (القاهرة: عيسى الحلبي، د.ت.)، مج٤، ص٤٧.

(٨٢) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي صاحب *الجامع لأحكام القرآن*؛ كان عالمًا بالفقه واللغة والنحو والصرف. توفي سنة ٦٧١هـ.

(٨٣) أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن* (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٣م)، مج٥، ص٣٧٠.

(٨٤) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٢، ص٢١٧.

وقـد رَدَّ عليه ابنُ أبي الحديد — وهو على حق في رده — أن الخبر المقدم لا يعني الاختصاص مادام منكرًا، ولكن يصدق قولُ ابن الأثير إذا كان الخبر معرفة كأن يقال: (القائم زيد) فالألف واللام هنا صلة وكأنك قلت (الذي له القيام زيد.)(٨٥)

٧ - تقديـم الحال على صاحبـها

ويرى ابنُ الأثير «أن تقديم الحال على صاحبها يفيد الاختصاص نحو قولك (جاء راكبًا زيد) بخلاف ما إذا قلت (جاء زيد راكبًا) فإنه لا يدل على ذلك، لجواز أن يكون ضاحكًا أو ماشيًا أو غير ذلك.»(٨٦)

وقد خطّأ ابنُ أبي الحديد ابنَ الأثير في ذلك، واستنكر أن يكون تقديمُ الحال دلالةً على انتفاء غيرها، وأن قولك (جاء راكبًا زيد) لا يدل على نفي كونه لابسًا وضاحكًا وجائعًا. . . ورأى أنَّ قولَ ابن الأثير لغو.(٨٧)

والحق أن استعمال الحال متقدمةً على صاحبها لم يجيء إلَّا في شواهدَ معدودةٍ، بل إن النحاة قد اختلفوا في ذلك، فجمهورهم على منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز. ومن العجيب أن النحاة لم يذكروا شواهد على تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب وهو ما أجازوه، وذكروا شواهد على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو مامنعوه.(٨٨) وربما كان هذا راجعًا إلى أنهم عنوا بإيراد الشواهد محل الخلاف، أما ما هو محل للوفاق فلا حاجة إلى إثباته بالشواهد.

والذي نود أن نقوله بعد ذلك إن استعمال الحال متقدمة على صاحبها قليل إنْ لم يكُ نادرًا، ومن ثم كان قول ابن الأثير صحيحًا، حيث إنّ التقدمَ هنا لابد أن يعني شيئاً، لأنه أمر غير شائع ولا متداول.

---

(٨٥) ابن الأثير، *المثل السائر*، جـ٤، ص٢٥١.

(٨٦) ابن الأثير، *المثل السائر*، جـ٢، ص٢٢٦.

(٨٧) ابن الأثير، *المثل السائر*، جـ٤، ص٢٦١.

(٨٨) نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، *منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٧٠م)، مج٢، ص٥٢٢.

٨ ـ تقدم المستثني على المستثنى منه

وإذا كنا قد تقبلنا من ابن الأثير استعمال الحال متقدمة على صاحبها، فإننا لا يمكن أن نتقبل منه استعمال المستثني متقدمًا على المستثنى منه، في مثل قوله (ما قام إلّا زيدًا أحد)، فيرى ابنُ الأثير أنَّ هذا الأسلوبَ يدل على الاختصاص بعكس قولك (ماقام أحد إلّا زيد). إنّ هذا التقديم لو صح استعماله لدلَّ على الاختصاص حقًّا، ولكنه غير مستعمل إلا في شواهد شعرية.

وتقديم المستثنى فيها إنما كان للضرورة الشعرية ليس غير، ولو كان للشاعر مندوحة عن التقديم لأخر المستثنى. من هذه الشواهد قول الكميت: (٨٩)

وما لي إلا آل أحمد شيعة   وما لي إلا مذهب الحق مذهب(٩٠)

وقول حسان: (٩١)

لأنهم يرجون منه شفاعة   إذا لم يكن إلّا النبيون شافع(٩٢)

ومما يؤيد ذلك أنَّ ابنَ جني قد أورد هذه المسألة — أعني تقديم المستثني — ولم يورد معها شواهد ألبتة. (٩٣) هذا إلى أن الاختصاص مستدل عليه من أسلوب الاستثناء نفسه بغض النظر عن تقديم المستثنى أو تأخره.

٩ ـ التعبير عن المثنى بالجمع

ويخطيء ابنُ الأثير في الحكم الصرفي أحيانًا وذلك كحكمه بالخطأ على أبي الطيب المتنبي(٩٤) في قوله:

---

(٨٩) هو الكميت بن زيد الأسدي الشاعر الكوفي، والهاشميات من أشهر شعره.

(٩٠) البيت من الطويل وهو من شواهد الأشموني رقم ٤٤٨ ومن شواهد ابن عقيل رقم ١٦٧.

(٩١) هو حسان بن ثابت الأنصاري من الشعراء المخضرمين، اشتهر بمدح الغساسنة قبل الإسلام، ثم بمدح النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك، وعرف بأنه شاعر الرسول؛ توفي سنة ٥٤هـ.

(٩٢) البيت من الطويل وهو من شواهد الأشموني رقم ٤٤٧. ومن شواهد ابن عقيل رقم ١٦٨.

(٩٣) ابن جني، *الخصائص*، مج٢، ص٣٨٢.

(٩٤) هو شاعر العربية المعروف، أحمد بن الحسين، اقترن اسمه بسيف الدولة، ثم هجره إلى كافور الإخشيدي. توفي سنة ٣٥٤هـ.

وتكرمت ركباتها عن مبرك تقطعان فيه وليس مسكًا أذفرا(٩٥)

فجمع في حال التثنية؛ لأن الناقة ليس لها إلّا ركبتان، فقال ركبات.(٩٦)

وقد ورد مثلُ ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾(٩٧) وإنما عنى الاثنين، وذلك أن أقل الجمع اثنان فجاز أن يعبر عنها بالجمع، ودلّ على أنه أراد التثنية أنه أخبر عنها بالتثنية فقال (تقعان) ويجوز أن يكون أراد الجمع، فسمى كل جزء منهما ركبة، كقوله شابت مفارقه، وهو مفرق واحد، وإنما أراد كل جزء من المفرق، ثم رجع إلى الحقيقة فقال: تقعان.(٩٨)

ولقد خصص ابنُ فارس المتوفى سنة **٣٩٥هـ** في كتابه *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب* بابًا للتعبير عن الواحد والمثنى بالجمع، قال فيه «ومن سنن العرب الإتيانُ بلفظ الجمع والمراد واحد واثنان.» ثم أورد الآية الكريمة: ﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً ﴾(٩٩) قائلًا «كان رجل من القوم لا يمالئهم على أقاويلهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ويسير مجانبًا لهم. فسماه الله جل ثناؤه طائفة وهو واحد.(١٠٠) ثم أورد بعد ذلك الآية الكريمة: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾، ثم قال «وهما قلبان.»(١٠١)

ولقد حذا حذوه الزركشي المتوفى سنة **٧٩٤هـ**، فخصص في كتابه *البرهان في علوم القرآن*، نوعًا مستقلًا هو النوع الحادي عشر في (إطلاق الجمع وإرادة المثنى)، لم يكتب فيه إلّا سطرًا واحدًا هو «كقوله تعالى ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ أطلق اسم القلوب على القلبين.(١٠٢)

---

(٩٥) البيت من الكامل وهو في *ديوانه بشرح أبي البقاء العكبري* (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٧١م)، مج٢، ص١٦٩.

(٩٦) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص٥٥.

(٩٧) الآية الرابعة من صورة التحريم.

(٩٨) أبو البقاء العكبري، *شرح ديوان المتنبي*، مج٢، ص١٦٩.

(٩٩) الآية ٦٦ من سورة التوبة.

(١٠٠) أحمد بن فارس بن زكريا، *الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب*، تحقيق أحمد السيد صقر (القاهرة: عيسى الحلبي، ١٩٧٧م)، ص٣٤٩.

(١٠١) ابن زكريا، *الصاحبي*، ص٣٥٠.

(١٠٢) بدرالدين بن محمد بن عبدالله الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: عيسى الحلبي، ١٩٧٧م)، مج٢، أسفل ص٢٧٣.

كان هذا كلُّه عن القسم الأول. فماذا عن القسم الثاني؟ إنَّ المنهج السوي يقضي بأنْ نذكر بعض المواضع التي أصاب فيها ابنُ الأثير، إذ إنّ هذه الأخطاء كلّها لا تنفي أنه كان على صواب في تناوله بعض المسائل النحوية والصرفية، وأن ابن أبي الحديد كان متجنيًّا عليه أحيانًا.

نظرة ابن الأثير الصائبة للنحو والنحاة

١ ـ تقدير الفعل المحذوف

من ذلك أنَّ ابنَ الأثير يرى أن الفعل قد يحذف لدلالة المفعول عليه، كقولهم «أهلَك والليلَ» فنصب (أهلك) و(الليل) يدل على محذوف ناصب تقديره: ألحق أهلك وبادر الليل. وهذا مثل «يضرب في التحذير.»(١٠٣) وقد اعترض ابنُ أبي الحديد على تقدير عاملين، ورأى أن الأَوْلى تقديرُ عامل واحد أي (بادر أهلكَ والليلَ).(١٠٤)

والذي قاله ابن الأثير هو الأليق في التقدير فالفعل (بادر) في موقع المؤالفة والتناسب مع المفعول به (الليل) ولكنه ليس على هذا الوصف مع المفعول به (أهلك) فالذي يناسب هذا المفعول به هو الفعل (الحق). ويؤيد ذلك أن ابن جني يقدر هذا التحذير بـ (الحق أهلك وسابق الليل.)(١٠٥)

٢ ـ عطف الفعل على الاسم

ومن ذلك أيضًا اعتراض ابن أبي الحديد على قول ابن الأثير «وأن يوفقنا للصلاة على نبينا ومولانا محمد رسوله صلى الله عليه وسلم الذي هو أفصح من نطق بالضاد ونَسَخَ بهديه شريعة كل هاد.»(١٠٦)

ومفاد اعتراضه أنّ ابنَ الأثير قد عطف الفعل هو (نسخ) على الاسم وهو (أفصح)، وهذا — عنده — قبيح، وكان الواجب أن يقول: الذي هو أفصح من نطق بالضاد والمنسوخ بهديه شريعة كل هاد.»(١٠٧)

---

(١٠٣) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٢، ص٢٩٧.

(١٠٤) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٤، ص٢٨٣.

(١٠٥) ابن جني، *الخصائص*، مج٢، ص٢٦١.

(١٠٦) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص٣٥.

(١٠٧) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٤، ص٣٧.

ويبدو في اعتراض ابن أبي الحديد هذا تحامله على ابن الأثير وعدم الاعتذار له، فقد ورد في القرآن الكريم عطف فعل على اسم غير خالص من الفعلية وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾(١٠٨) وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾، (١٠٩) وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا ﴾. (١١٠) وفي هذا دليل ما بعده دليل على صحة قول ابن الأثير وتحامل ابن أبي الحديد عليه.

٣ ـ إبدال الواو تاء

كذلك غلط ابنُ الأثير أبا تمام(١١١) في قوله:

بالقائم الثامن المستخلف أطادت قواعد الملك ممتدًّا لها الطول(١١٢)

والخطأ في (اطأدت)، (١١٣) لأنها من وطد يطد كوعد يعد، فالواو في وطد أبدلت التاء منها فيقال اتطد والأصل أوطد، كما في أوتعد تصبح اتعد، فكان الواجب ان يقول (أتطد) بدلاً من (أطأدت).

٤ ـ في أحكام أفعل التفضيل

كذلك أصابَ ابنُ الأثير عندما خطَّأ أبا نواس(١١٤) في قوله:

كأن صغري وكبري من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب(١١٥)

---

(١٠٨) الآيتان، ٣ و٤ من سورة العاديات.

(١٠٩) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(١١٠) الآية ١٩ من سورة الملك.

(١١١) هو حبيب بن أوس الطائي من شعراء الدولة العباسية المتمكنين، وله *الحماسة* وهو مؤلَّف جمع فيه مختارات من الشعر، صنفها أبوابا، وجعل الباب الأول منها للحماسة وقد توفي سنة ٢٣١هـ.

(١١٢) البيت من البسيط وهو في ديوانه، تحقيق محمد عبده عزام (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠م)، مج٣، ص٨.

(١١٣) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص٥٥.

(١١٤) هو الحسن بن هانيء من شعراء الدولة العباسية، اشتهر بشعره الماجن ووصفه للخمر. توفي سنة ١٩٨هـ.

(١١٥) البيت لأبي الحسن بن هانيء وهو من البسيط، وفي *ديوانه*، تحقيق الغزالي (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٣م)، ص٦٣.

فإن صغري وكبري قد عريت من الألف واللام، وكذلك من الإضافة. وكان الواجب والحال هذه أن تلزم الإفراد والتذكير: أصغر وأكبر.⁽¹¹⁶⁾

ومن العجيب أن ابن أبي الحديد الذي لم يقبل من ابن الأثير عطف الفعل على الاسم — مع أنه له شواهد من القرآن الكريم — يسوغ ذلك الخطأ بأن (من) زائدة، فكأن صغري وكبري أضيفتا إلى (قواقعها).⁽¹¹⁷⁾

وبعد فماذا نريد أن نقول؟ نريد أن نقول إن فهم ابن الأثير للنحو فهم قاصر، إذ جعله لا يتعدى حركات الإعراب، بل إن حركات الإعراب عنده غيرُ لازمة في بعض الأحيان. ونريد أن نقول أيضًا إنه قد فصل بين الصحة اللغوية والنحوية، وبين الجمال والحسن في التعبير وأنه استخف بالنحاة في مواضع كثيرة من كتابه، مع أنهم قالوا في هذه المواضع أكثرَ مما قاله هو. وإذا كان ابنُ الأثير قد أخطأ في الحكم على النحو والنحاة في مواضع كثيرة من كتابه، فهذا لا ينفي أن له بعض النظريات الصائبة في مواضع أخرى.

---

(١١٦) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج١، ص٥٥.

(١١٧) ابن الأثير، *المثل السائر*، مج٤، ص٤٣.

Grammar and Grammarians in Ibn al-Athīr's Book *al-Mathal al-Sā'ir*

Ahmad S. Yakout
Associate Professor, Department of Arabic,
College of Arts, Kuwait University, Kuwait

Abstract. This research deals with the opinion of Ibn al-Athīr about grammar and grammarians in his book *al-Mathal al-Sā'ir fī Adab al-Kātib wa'l-Shā'ir* (Common Speech in the Literature of Poet and Writer).

Ibn al-Athīr refrained from giving any advantages to the grammarians in his books. He misunderstood grammar as a means of supplying the writer with a right style and at the same time as a mean of leading the writer to express his thoughts in an effective way. He makes a mistake when he seperates the beauty of language from its correctness.

He makes little account of grammarians in many places of his book although they had mentioned more than he did about the relation between grammer and meaning.

Whatever the case may be Ibn al-Athīr has some right perceptions regarding grammar elsewhere.